كلية الحقوق
قسم القانون العام

بحث بعنوان

التعويض عن القرارات الإداريّة
(دراسة مقارنة)
بين القضاء المصريّ والكويتيّ

دراسة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث
سعد ضوَيْحِي السِّبيعيِّ

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران "رئيساً"
أستاذ القانون العام كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار "مشرفاً وعضواً"
أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الدكتور المستشار/ محمد ماهر أبو العينين "عضواً"
نائب رئيس مجلس الدولة

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

(سورة المجادلة من الآية:١١)

إهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله.

إلى أمي التي غمرتني بدعائها، وأشبعتني بحنانها، وأحسنت إلي في تربيتها، اللهم أعنا على برها والإحسان إليها، اللهم ولا تتوفها إلا وهي راضية عنا تمام الرضى، اللهم وأعنا على خدمتها كما ينبغي لها علينا، اللهم أجعلنا بارين طائعين لها، اللهم وألبسها ثوب الإيمان والصحة والعافية، فتهنأ في الدنيا والآخرة، برحمتك يا أرحم الراحمين.

إلى شقيقي خالد الذي لم يدخر جهداً في تشجيعي ومساعدتي اللهم أجزه خير الجزاء ووفقه إلى ما فيه الخير.

إلى أخوتي وأخواتي الذين لم يألوا جهداً في أعانتي المستمرة طوال فترة دراستي.

إلى زوجتي وأولادي، الذين عانوا لمعاناتي، ووقفوا معي في كرباتي، جزاهم الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم العطاء، ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

شكـــر وتقـــدير

يقول النبي ﷺ (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) رواه أحمد،

ويقول ﷺ (ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه) رواه أبو داود والنسائي.

وتأسيساً بهذا الأدب الرفيع، أرى لزاماً عليّ بادئ ذي بدء أن أنوه بالإشادة والتقدير، لمن قام بتوجيهي وتعليمي، إلى من فاض عليّ بعلمه الغزير، ولم يبخل علي بالإرشاد والتوجيه، إلى الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار – حفظه الله ورعاه – أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة الذي أكرمني بشرف قبول الإشراف على هذه الرسالة.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران، حفظه الله ورعاه – أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة، الذي فاض عليّ بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة، كما أشكره جزيل الشكر لقبوله رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان والوفاء إلى المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين – حفظه الله ورعاه – نائب رئيس مجلس الدولة على ما قدمه لي من توجيهات سديدة، ومعونة صادقة رشيدة، كان لها أبلغ الأثر في خروج هذا العمل إلى النور، كما أشكر سيادته لقبوله مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وختاماً أتقدم إليكم ببحثي المتواضع، وهو الآن بين أيديكم، راجياً من الله أن ينال إعجابكم، ويحوز على رضاكم.

مقدمة الرسالة

لقد ظلَّ مبدأ عدم مسئولية الدولة عن أعمالها القاعدة المُسَلَّم بها عند نشأة الدولة الحديثة في أوروبا في القرن السادس عشر، ثم بدأ الفكر القانونيّ يسلِّم بضرورة توافر المسئولية في حالاتٍ استثنائيةٍ، ولقد ظلت حالات المسئولية تتسع رويداً رويداً حتّى وصلت في السنوات الأخيرة إلى أن القاعدة هي مبدأ مسئولية الدولة عن أعمالها والاستثناء هو عدم المسئولية [١].

ولمّا كانت الأنظمة الحديثة تقوم على مبدأ المشروعية، أي أن تكون جميع تصرفات السلطات العامة خاضعة لأحكام القانون، فإن الإدارة بوصفها إحدى السلطات العامة ملزمة باحترام القانون في جميع تصرفاتها.

ولقد أصبح مبدأ المشروعية أحد الضمانات الأساسية للأفراد، وشرطاً لازماً لقيام دولة القانون، فإذا حدث أنْ قامت الدولة بعملٍ يخلُّ بهذا المبدأ أو يخرج عن حدوده، فإنه يحق للأفراد في هذا المجتمع أن يلجأوا للقانون الذي يعدُّ في كل مجتمع السور والسياج الحامي للحقوق والحريات، ويعدُّ القضاء العمود الفقري في مجال القانون، فهو الذي يسهر على حماية القانون وبسط نفوذه على المجتمع سواء أكان على الأفراد أم الجماعات أو أعمال المؤسسات والمنظمات.[٢]

---

(١) أ.د محمد ميرغني خيري. "مبدأ مسئولية الدولة في مصر والخارج" مقال منشور بمجلة العلوم الإداريّة، السنة السادسة و العشرون، العدد الثاني، سنة ١٩٨٤، ص٧.

(٢) أ.د مصطفى أبو زيد فهمي. القضاء الإداريّ ومجلس الدولة الجزء الأول. الناشر. دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية. ١٩٩٢، الطبعة العاشرة ص١٠

الفهرس

إهـــداء ٣
شكـــر وتقـــدير ٤
مقدمة الرسالة ١
الباب الأول حدود التعويض عن القرارات الإداريّة وأُسسه. ٦
الفصل الأول تطور فكرة التعويض عن القرارات الإداريّة في الفقه والقضاء. ٧
الفصل الثاني القرار الإداريّ محل دعوى التعويض ٢٤
المبحث الأول طبيعة القرار الإداريّ محل دعوى التعويض ٢٥
المبحث الثاني قرارات إداريّة لا تخضع لدعوى التعويض. ٣٢
المطلب الأول: أعمال السيادة وتعويض عن القرارات الإداريّة. ٣٢
المطلب الثاني النصوص المانعة من التقاضي والتعويض عن القرارات الإداريّة..... ٤١
الفصل الثالث الاختصاص وإجراءات نظر دعوى التعويض ٤٦
المبحث الأول الاختصاص بنظر دعوى التعويض. ٤٦
المطلب الأول الاختصاص في مصر. ٤٦
المطلب الثاني قواعد الاختصاص في الكويت. ٤٩
المطلب الثالث الاختصاص بدعاوى المسئولية الإداريّة في فرنسا ٥٣
المبحث الثاني إجراءات نظر دعوى التعويض وضوابطها..... ٦٠
الفصل الرابع أساس مسئولية السلطة العامة. ٧٧
المبحث الأول مسئولية السلطة العامة في القانون الإداريّ..... ٨٠
المطلب الأول الاتجاهات الأحادية في تحديد أساس مسئولية السلطة العامة ٨٠
المطلب الثاني الاتجاهات التعددية في تحديد أسس مسئولية السلطة العامة: ٨٧
المبحث الثاني أساس المسئولية الإداريّة هو الخطأ بصفة أصلية() والمخاطر بصفة احتياطية:- ٩٢
الباب الثاني مسئولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة والمشروعة ١٢٢
الفصل الأول أركان المسئولية على أساس الخطأ: ١٢٣
المبحث الأول ركن الخطأ:..... ١٢٤
المطلب الأول حالات لا يتم التعويض عنها مع توافر الخطأ..... ١٢٨

المطـلب الثانـــي إشكالية التعويض عن العيوب الشكلية (أو عيب الاختصاص في القرار الإداري) ١٣٩
المطلب الثالث القاضي الإداري وتقييم الخطأ: ١٥١
رأي الباحث ١٨٣
المطـلب الرابع تطبيقات قضائية لوجود الخطأ وانتفاؤه: ١٨٤
المبحث الثاني ركن الضرر: ٢١٥
المطلب الأول شروط الضرر: ٢١٧
الفرع الأول الشروط العامة أو المشتركة للضرر. ٢١٨
الفرع الثاني شروط الضرر الخاصة بالمسئولية دون خطأ ٢٢٤
المطلب الثاني أنـواع الأضرار ٢٢٥
الفرع الأول الضرر المادي: ٢٢٦
الفرع الثاني الضرر الأدبي أو المعنوي..... ٢٣٠
المبحث الثالث علاقة السببية بين الضرر وخطأ الإدارة أو نشاطها المشروع:... ٢٣٩
المطلب الأول مفهوم علاقة السببية وضرورة توافرها: ٢٤٠
المطلب الثاني انتفاء علاقة السببية: ٢٥٠
الفرع الأول أسباب انتفاء علاقة السببية في جميع أنواع المسئولية (الأسباب العامة) ٢٥٣
الغصن الأول فعل المضرور Lefait de lavictime..... ٢٥٤
الغصن الثاني القوة القاهرة: la forcemajeajeare..... ٢٥٧
الفرع الثاني الأسباب الخاصة لنفي علاقة السببية في المسئولية الخطئية: ٢٥٨
الغصن الأول الحادث المفاجئ: LE CAS FORTUIE..... ٢٥٩
الغصن الثاني فعل الغير: Lefaitdu tiers: ٢٦٣
مبحث خاص الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي: ٢٦٦
المطلب الأول الاتجاهات الفقهية في التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي. ..٢٦٨
الفرع الأول الفقه الفرنسي في التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي. ٢٦٩
الفرع الثاني الفقه المصري من التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي ٢٧٣
المطلب الثاني موقف القضاء من معيار التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.... ..... ٢٧٤

الفرع الثالث موقف القضاء الكويتي من التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي ٢٨٦
الفصل الثاني - المسئولية دون خطأ عن القرارات الإدارية ٢٩١
المبحث الأول فكرة المسؤولية دون خطأ بصفة عامة. ٢٩٣
المطلب الأول ظهور وتطور فكرة المسؤولية دون خطأ في القضاء. ٢٩٣
الفرع الأول موقف القضاء الفرنسي " مجلس الدولة"..... ٢٩٤
الفرع الثاني موقف القضاء الإداري المصري..... ٣٠٣
الفرع الثالث موقف القضاء الكويتي. ٣٢١
المطلب الثاني أساس المسئولية دون خطا في الفقه. ٣٢٦
.الفرع الأول نظرية المخاطر كأساس للمسئولية عن العمل المشروع بدون خطا. ٣٢٧
الغصن الأول موقف الفقه الفرنسي: ٣٢٨
الغصن الثاني موقف الفقه المصري. ٣٣٣
الفرع الثاني مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس لمسئولية الإدارة..... ٣٤٨
الفرع الثالث جذور مبدأ المسئولية دون خطأ في الدولة الإسلامية. ٣٦٢
الغصن الأول المسئولية دون خطأ في عهد رسول الله (ﷺ): ٣٦٢
الغصن الثاني موقف الخليفة أبو بكر الصديق: ٣٦٤
الغصن الثالث الفاروق عمر بن الخطاب: ٣٦٧
المطلب الثالث موقف المشرِّع المصري والكويتي من المسئولية دون خطأ ٣٧٢
الفرع الأول موقف المشرع المصري من التعويض عن المسئولية بدون خطأ. ... ٣٧٣
الفرع الثاني موقف المشرع الكويتي من التعويض عن المسئولية بدون خطا: ٣٨٢
المبحث الثاني المسئولية دون خطأ عن القرارات الإدارية: ٣٨٧
المطلب الأول التطبيقات القضائية للمسئولية عن عدم تنفيذ الإحكام القضائية: ٣٩٨
المطلب الثاني التطبيقات القضائية للمسئولية عن القرارات الصادرة في حالة الضرورة. ٤٠٨
المطلب الثالث التطبيقات القضائية لقرارات صادرة بناءً على قوانين قضي بعدم دستوريتها ٤٢٤

الفرع الأول موقف القضاء الإداريّ في مصر:..... ٤٢٤
الفرع الثاني موقف القضاء الكويتيّ من القرارات الصادرة بناءً على قوانين قضى بعدم دستوريتها: ٤٣٠
الباب الثالث التعويض كجزاء للمسئولية الإداريّة: ٤٣٤
الفصل الأول المبادئ العامة للتعويض وإمكان تعدد مصادره ٤٣٥
المبحث الأول التعويض القانوني وضوابطه: ٤٤٢
المبحث الثاني التعويض القضائي مع القانوني (تعدد التعويض مع وحدة الخطأ)٤٥٦
المبحث الثالث انتقال التعويض: ٤٦٨
الفصل الثاني أنواع التعويض ٤٨٢
مبحث خاص إشكالية التعويض العيني والأدبي لدى القضاء الإداريّ. ٤٩٠
الفصل الثالث تقدير التعويض. ٥٠٢
المبحث الأول مفهوم الضرر في التعويض: ٥١٤
المبحث الثاني تاريخ تقدير الضرر والتعويض. ٥٢٤
المطلب الأول الفقه وتحديد تاريخ تقدير التعويض: ٥٣٠
المطلب الثاني موقف القضاء من تحديد تاريخ تقدير التعويض: ٥٣٦
المبحث الثاني الرقابة على سلطة القاضي في خصوص تقدير التعويض: ٥٤٢
الخـــاتـــمة ٥٥٨
التوصيات ٥٦٠
قائمة المراجع ٥٦٣
أولاً: مراجع باللغة العربية ٥٦٣
ثانياً - مراجع باللغة الفرنسية ٥٨٠
الفهرس ٥٨٩